مشكلة اللاجئين السوريين بعد عام ٢٠١١

The Syrian refugee problem after ٢٠١١

م. د. ورقاء محمد رحيم•

Dr. warqaa Muhammed Raheem

Warqaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/٢/٢٧ تاريخ القبول:٢٠٢٤/٣/٢٨ تاريخ النشر:٣٠ /٧ / ٢٠٢٤

الملخص

تعد ازمة اللاجئين السوريين واحدة من أكبر واطول واعقد حالات الطوارئ الإنسانية في العصر الحديث فمنذ عام ٢٠١١ بدأت النزاعات المسلحة الداخلية في سوريا وقد تمخض عنها نزوح اعداد كبيرة من المواطنين السورين ولجوئهم الى مختلف دول العالم طلباً للأمن والحماية ، وقد استقبلت عدد من دول العالم اللاجئين السوريين لاسيما وانهم يمثلون اكبر نسبة لجوء في العالم ، الا ان دول الجوار لسوريا كانت لها الحصة الأكبر من اعداد اللاجئين ، وان استقبال تلك الدول لهم وبأعداد كبيرة قد انعكست اثارها على تلك الدول سواء كانت اقتصادية او اجتماعية وامنية وغيرها ولاسيما الدول المستقبلة كالأردن ولبنان تعاني أصلاً من مشكلات اقتصادية مما زاد من معاناتهم .

الكلمات المفتاحية

اللاجئون السوريين، الدول المستقبلة، الانعكاسات.

Abstract

The Syrian refugee crisis is one of the largest, longest, and most complex humanitarian emergencies in the modern era. Since ٢٠١١, internal armed conflicts began in Syria, resulting in the displacement of large numbers of Syrian citizens and their

asylum in various countries of the world seeking security and protection. A number of countries in the world have received Syrian refugees. Especially since they represent the largest refugee rate in the world, the countries neighboring Syria had the largest share of the number of refugees, and the fact that those countries received them in large numbers had its effects reflected on those countries, whether economic, social, security, etc., especially the receiving countries such as Jordan and Lebanon are already suffering from Economic problems, which increased their suffering.

key words

Syria refugees, receiving countries, repercussions.

المقدمة

اخذ موضوع اللاجئين اهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بسبب تزايد عمليات اللجوء الدولي والإقليمي، وتفاقم في دول تعاني من النزاعات والصراعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الانسان، مما دفع بالأفراد الى اللجوء سواء كان اللجوء.

يعد اللجوء من الموضوعات الانسانية والاجتماعية المهمة التي باتت –لاسيما بعد ما شهدته بعض الدول العربية من الحراك الشعبي– تشكل خطراً متنامياً وذلك لما افرزته حركة النزوح والهجرة الهائلة من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية وامنية وتغييرات ديمغرافية، وشهدت سوريا في العقد الماضي سلسلة من النزاعات المسلحة الداخلية التي اسفرت عن نزوح ملايين السوريين الى دول أخرى سواء كانت إقليمية او غير إقليمية.

ان لجوء الافراد السوريون الى الدول المستقبلة وبأعداد هائلة، قد انعكس على تلك الدول بشكل كبير سواء على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او الأمني لاسيما تلك الدول التي تعاني في الأصل من مشكلات داخلية تتعلق بأوضاع الاقتصادية، وامنية، وحتى بيئية.

- **أهمية البحث**

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لاحدى الموضوعات الحيوية والمهمة المتعلقة بالأزمة السورية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأهداف الاتية:

- التعرف على أكثر الدول التي استقبلت اللاجئين السوريين بعد عام ٢٠١١.
- معرفة اهم الانعكاسات لظاهرة اللجوء للسوريين على الدول المستقبلة.

- **اهداف البحث**

- يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي:
  - تسليط الضوء على أبرز المفاهيم المتعلقة بالبحث وهي اللجوء.
  - توضيح واقع اللاجئين السوريين في أكثر الدول المستضيفة لهم.
  - تحديد أبرز الانعكاسات التي تواجه الدول المستضيفة.

- **مشكلة البحث**

ان من اهم وأبرز المشكلات الناجمة عن الازمة السورية بعد عام ٢٠١١ هي مشكلة نزوح اعداد كبيرة من السوريين داخل سوريا وكذلك لجوء اعداد أكبر منهم الى مختلف دول العالم بسبب تعرضهم لكل أنواع المهانة والمعاناة والتي تمثلت في ترك منازلهم وممتلكاتهم فرارا بأنفسهم واسرهم من النزاعات المسلحة الدائرة في بلدهم والتي أتت على معظم البنى التحتية وأدت الى دمار بيوتهم وعلى كل مقومات الحياة فنزحوا من بلدانهم قاصدين دولاً مختلفة املا في الحصول على الامن والأمان، ويمكن حصر إشكالية هذا البحث من خلال الأسئلة الاتية:

١. ماهي أبرز الدول التي استضافت اللاجئين السوريين بعد عام ٢٠١١؟
٢. ما هي أبرز التحديات التي واجهت الدول المضيفة للاجئين السوريين؟

- **فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان حدوث الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة غير الدولية في سوريا لا يقتصر تأثيرها على الداخل السوري فقط وانما قد يؤثر على الدول الاقليمية المحيطة بها لاسيما الدول التي استقبلت اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين ".

- **هيكلية البحث**

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا اعتماد الخطة الاتية:

لقد تم تقسيم الدراسة بالاستناد إلى إشكالية وفرضية الدراسة على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمفردات الرئيسة في البحث وهي اللجوء، وخصص المبحث الثاني، الثاني لدراسة واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الدول المستقبلة، اما المبحث الثالث فقد تناول إثر لجوء السوريين على الدول المستقبلة (تركيا–لبنان– الأردن)

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

اللاجئ كلمة اللجوء هي كلمة لاتينية من أصل يوناني (Asylom) وتعني المكان الذي يمكن لفرد اللجوء اليه بهدف طلب الحماية او المكان الخاص بتقديم الرعاية والعناية لكبار السن [١].

واللجوء في اللغة العربية مشتق من كلمة لجأ الى الشيء أو المكان ويقال لجأت الى فلان، اي استندت اليه ولجأت من فلان اي عدلت عنه الى غيره، ويقال: لجأ من القوم، أي انفرد عنهم ، وخرج عن زمرتهم الى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم، والجأه الى الشيء أي اضطره اليه و ألجأ أمره الى الله أسنده[٢] والملجأ، المعقل والجمع الجاء، ويقال: الجأت فلاناً الى الشيء الذي حصنته في ملجأ ولجأ، والتجأت اليه التجاء[٣] .

اما اصطلاحا فقد عرفت الأمم المتحدة في الاتفاقية الخاصة باللاجئين عام ١٩٥١ كلمة اللاجئ: هو كل شخص موجود خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق او الدين او القومية او الانتماء الى فئة اجتماعية معينة او راي سياسي ولا يستطيع او لا يريد ذلك بسبب ذلك الخوف ان يبقى بحماية بلده او العودة اليها بسبب ذلك الاضطهاد[٤] .

وعرف (Ehntholt &Yule) اللاجئ بانه " أي شخص يتم اضطهاده بسبب جنسه، دينه، او انتمائه لمجموعة سياسية او اجتماعية معينة وهو الذي يتم طرده من بلده الاصلي وغير قادر على الرجوع اليها نتيجة لظروف قاهرة او اختياره الذاتي" [٥]

وشرع نظام اللجوء بوصفه نظاما قانونياً لحماية الأجنبي الذي لا يتمتع بحماية دولته الأصلية ولايستطيع بل لا يرغب في العودة اليها لأسباب ترجع الى وجود خلاف سياسي حاد بينه وبين حكومة تلك الدولة او هرباً من الاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية، أو عقائدية، أو اجتماعية، أفضى هذا كله الى تمزق، أو انفصام العلاقة العادية التي تربط عادة بين الفرد وبين حكومته، بمعنى ان الدولة لا تمنح اللجوء للشخص الا في مواجهة ظروف جسيمة تعرض لها طالب اللجوء أو قد يتعرض لها مستقبلاً[٦] .

فحسب دراسة للمركز الأمريكي [٧](Pew Research Center) فان ٥٩٪ من الاوروبيين يخشون على امنهم واستقرارهم من خطر اللاجئين، ولذلك فان تدفق اللاجئين الفارين من الاضطهاد والصراعات أدى بالدول الاوروبية لتضييق الخناق على حقوق الانسان وحمايته بحجة امنها الوطني.

فاللاجئ هو كل من اضطر الى مغادرة بلاده بسبب الأوضاع غير المستقرة في بلاده بحثاً عن ملجأ امن في مكان اخر خارج بلده.

المبحث الثاني

واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الدول المستقبلة

في عام ٢٠١١ انضمت سوريا الى الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت بعض الدول العربية والتي عرفت باسم " الربيع العربي" وبحلول عام ٢٠١٢ تطورات المواجهات المتصاعدة بين النظام السوري ومجموعات المعارضة المختلفة الى صراع داخلي دموي ليتطور الصراع السوري الى مشهد دولي معقد والذي كان سبباً لازمة اللاجئين إقليميا ودولياً واسعة النطاق ليصبح اللاجئين السوريين اليوم اكبر عدد للاجئين في العالم [٨]، اذ بلغ عددهم (٦,٨) مليون لاجئ في ١٢٩ دولة ، ومثل اللاجئون السوريون نسبة ٢٧٪من اجمالي عدد اللاجئين في العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢١ ، وتستضيف دول الجوار السوري اكثر من ثلاثة ارباع اللاجئين السوريين[٩]، والمخطط رقم (١) يبين اكثر الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين.

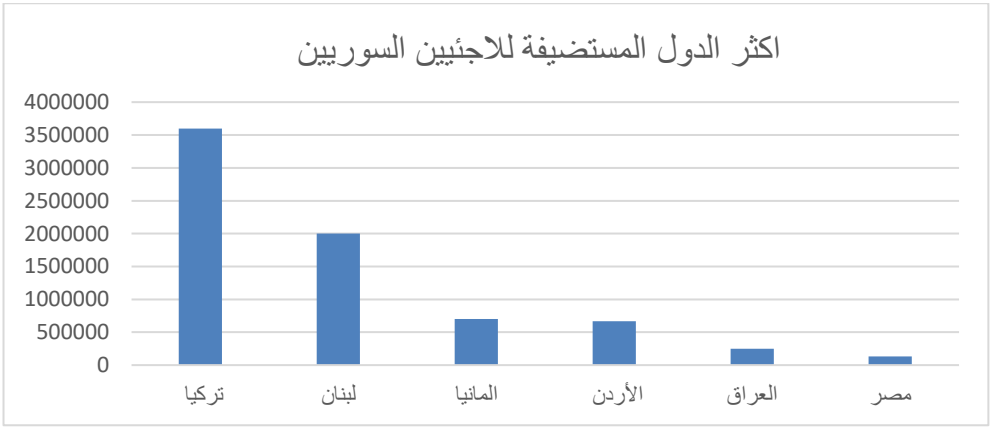

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (اليونيسف) حتى عام ٢٠٢٢. p٢١.

https://www.unhcr.org/global- Report-٢٠٢٢,

https://www.unhcr.org/global-trends-report-٢٠٢١,p٢.

ويتبين من المخطط أعلاه ان أكثر الدول التي استقبلت اللاجئين والنازحين السوريين هي تركيا ولبنان وألمانيا والأردن، وسيتم تناول أكثر الدول المجاورة التي استضافت اللاجئين السوريين وهم تركيا ولبنان والأردن.

المطلب الاول: تركيا

كان هناك ما يقرب من ٣,٥ مليون لاجئ سوري مسجل في تركيا حتى نهاية عام ٢٠٢٢، وفقًا لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و كان العدد الإجمالي متقلبًا عند هذا المستوى تقريبًا منذ عام ٢٠١٧ المخطط رقم (١).

المخطط رقم (١) عدد السوريين في تركيا حلال الأعوام (٢٠١٢-٢٠٢٢)

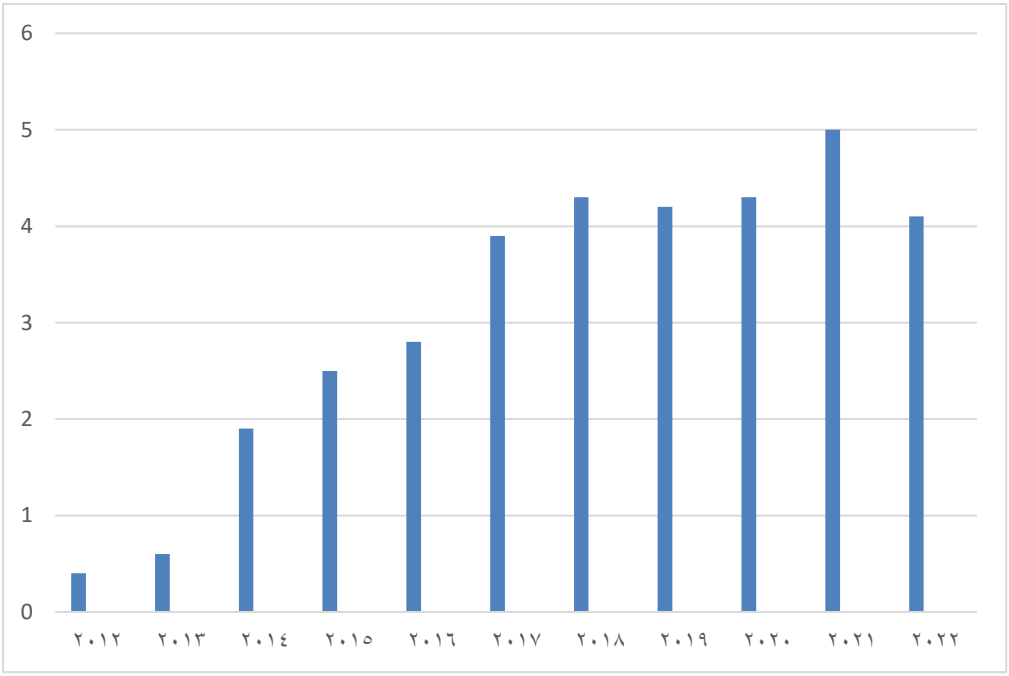

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/global-trends-report-٢٠٢٢-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١.

بدأ التدفق في منتصف عام ٢٠١١ واستمر بوتيرة معتدلة إلى حد ما حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٤. كان العدد الإجمالي للاجئين السوريين في البلاد أقل من مليون بحلول نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤، ازدادت حدة النزاع المسلح والعنف بشكل كبير في نهاية عام ٢٠١٤[١٠].

خلال المراحل الأولى من الأزمة، أقام اللاجئون السوريون في الغالب في مراكز إيواء مؤقتة كبيرة شيدتها الحكومة التركية بالقرب من المعابر الحدودية الرئيسة على طول الحدود التركية السورية. وبعبارة أخرى، اقتصر وجود اللاجئين على المناطق القريبة جدًا من الحدود، لم يعد دمج اللاجئين السوريين تحديًا كبيرًا لأن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين كانوا يعتقدون أن الأزمة ستكون مؤقتة وأن الشعب السوري سيعود إلى سوريا قريبًا بعد حل النزاع. وبناءً على ذلك، لم يتم تنفيذ أي سياسة تكامل رئيسة. مع تسارع النزاع المسلح والعنف في سوريا، وبسبب في تدفق أعداد هائلة من اللاجئين، اضطرت الحكومة التركية إلى تغيير سياسة الإقامة إلى نهج "خارج المخيم" يمكن تفسيره أيضًا على أنه تحول إلى نموذج الاعتماد على الذات. بعد تلك النقطة، بدأ اللاجئون يتصرفون مثل المهاجرين الاقتصاديين وتم حشدهم داخل تركيا – أي أنهم بدأوا في الانتقال بناءً على الحوافز الاقتصادية وتفضيلات الموقع – مما أدى إلى حركة داخلية ضخمة للشعب السوري من المناطق الحدودية إلى المناطق داخل تركيا(معظمها المناطق الغربية والمناطق الحضرية). تقارن الخريطة ١ التوزيع الإقليمي للاجئين السوريين في جميع أنحاء تركيا في عامي(٢٠١٣ و٢٠١٨).

الخريطة ١ التغيير في التوزيع الإقليمي للاجئين في تركيا (نسبة اللاجئين إلى المواطنين حسب المقاطعة)

للأعوام ٢٠١٣–٢٠١٨

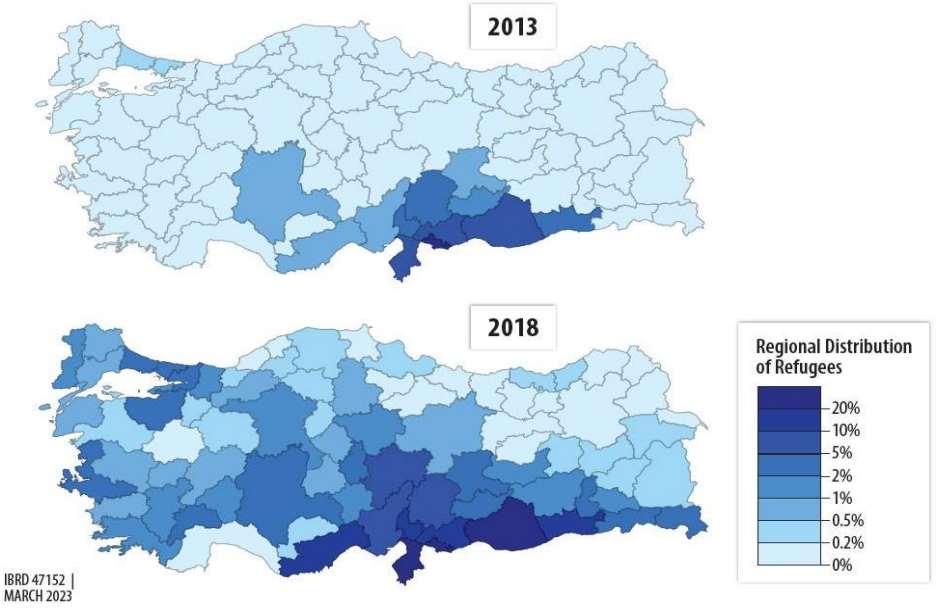

المصدر: رئاسة إدارة الهجرة، وزارة الداخلية في جمهورية تركيا.

ملاحظة: في اللوحة أ، يشير اللون الأزرق الفاتح إلى غياب اللاجئين. في كلتا اللوحتين، كلما كان اللون أغمق، زادت النسبة.

وتشير الخريطة الى الملاحظات الاتية

١. نسب اللاجئين إلى السكان أعلى بكثير في المحافظات القريبة من الحدود السورية.

٢. انتشر اللاجئون في جميع أنحاء البلاد وانتقلوا نحو المناطق الغربية بمرور الوقت.

لم يتغير إجمالي عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم عبر المحافظات التركية بشكل كبير بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. ثم، في شباط/ فبراير عام ٢٠٢٣،

تعرضت محافظات جنوب شرق تركيا ومعظم شمال سوريا لسلسلة من الزلازل المدمرة التي وقعت على طول منطقة صدع الأناضول الشرقية. انهارت عشرات الآلاف من المباني وتم الإبلاغ عن عدد كبير من الوفيات في ١١ مقاطعة تركية، بما في ذلك أضنة، وأديامان، وديار بكر، وإلازيغ، وغازي عنتاب، وهاتاي، وكهرمانماراس، وكلس، وملاطية، وعثمانية، وشانلي، أورفة. كما تم الإبلاغ عن أضرار جسيمة والعديد من الوفيات في المناطق السورية بما في ذلك حلب، وحماة، وحمص، وإدلب. المحافظات السورية والتركية المتضررة هي مناطق المنشأ والاستضافة الرئيسة، على التوالي، للسكان السوريين في تركيا ولدت الزلازل موجة هائلة من الهجرة الداخلية داخل تركيا لكل من المواطنين واللاجئين الذين أقاموا في المقاطعات المتضررة. كما أفيد بأن بعض اللاجئين السوريين عادوا إلى سوريا بعد الزلازل[١١].

المطلب الثاني: لبنان

يلاحظ فيليبو ديونيجي الباحث في قضايا اللاجئين السوريين والمحاضر بجامعة بريستول في بريطانيا في تقريره عن "أزمة اللاجئين السوريين في لبنان" أنه "من بين البلدان المضيفة الرئيسة الثلاثة للاجئين (لبنان، وتركيا، والأردن)، كان لدى لبنان أسرع عدد من السكان السوريين نمواً"[١٢]. في البداية كانت الحدود بين سوريا ولبنان مفتوحة، والشيء الوحيد الذي كان على السوريين القيام به عند دخول لبنان هو تقديم بطاقة هوية، في السنة الأولى وصل حوالي ١٠٠ ألف سوري، وكان رد الفعل في لبنان هادئاً نسبياً، اذ توقع اللبنانيون أن تنتهي الأزمة في سوريا بسرعة، مما سمح للسوريين بالعودة إلى ديارهم، كانت هناك أيضًا ذكريات ممتنة لكيفية تقديم سوريا الضيافة الودية إلى اللاجئين من لبنان خلال حرب الصيف في عام ٢٠٠٦، عندما قصفت الكيان الصهيوني، في حربها ضد حزب الله، مناطق شاسعة، بما في ذلك المنطقة التي يسيطر عليها حزب الله في جنوب بيروت، لكن سياسة الباب المفتوح في لبنان في السنوات القليلة الأولى لم تستمر وذلك لانه أصبح وجود

اللاجئين السوريين قضية حساسة في السياسة اللبنانية، مع إمكانية زيادة التوترات بين الجماعات المناهضة لسوريا مثل تيار المستقبل، وكذلك ميشال عون(رئيس الجمهورية اللبنانية ٢٠١٦-٢٠٢٢)، الذي تحالف حزبه مع حركة أمل المؤيدة لسوريا وحزب الله، مع الزيادة الهائلة في عدد اللاجئين وانخراط حزب الله المفتوح في الحرب في سوريا لدعم نظام الأسد، فضلاً عن زيادة التوترات والاشتباكات بين جماعات المعارضة السورية من جهة والجيش وحزب الله من جهة أخرى.

مع خطر امتداد الصراع السوري إلى لبنان، ارتفعت مشكلة اللاجئين إلى أعلى الأجندة السياسية، ومع ذلك، كان السياسيون اللبنانيون مترددين في الحديث عن اللاجئين ورفضوا إنشاء مخيمات يمكن إعادة توطين اللاجئين فيها لأنهم لا يريدون أن يروا السوريين يكررون تاريخ الفلسطينيين في لبنان[١٣]، وحتى لا يترتب على لبنان التزامات قانونية تجاه اللاجئين السوريين وكما هو الحال مع مجموعات اللاجئين السابقة مثل الفلسطينيين والعراقيين ، لذا لم توقع لبنان على اتفاقية عام ١٩٥٢ بشان اللاجئين تاركاً مفهوم اللاجئ مفتوحاً لجميع أنواع الخلافات السياسية[١٤].

في شباط/ فبراير ٢٠١٤م، تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة تمام سلام ، وقد كانت سياستها تجاه اللاجئين أقل تسامحًا، بحلول ربيع عام ٢٠١٤م، بدأ سماع المخاوف المحلية بشكل أكثر وضوحًا وبدأت الحكومة الجديدة بإغلاق نقاط العبور الحدودية غير الرسمية التي تم التسامح معها من قبل، وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤، وافقت الحكومة على ورقة سياسة بشأن اللاجئين السوريين، أقرت "ورقة سياسية بشأن اللاجئين السوريين" وهي أول وثيقة رسمية تصدرها الدولة اللبنانية منذ بداية الأزمة بثلاثة أهداف رئيسة فيما يتعلق بالسوريين النازحين[١٥]:

(١) تقليل عدد السوريين عن طريق الحد من وصولهم إلى لبنان وتشجيعهم على العودة إلى سوريا.

(٢) زيادة اللوائح الأمنية للسوريين وشددت القيود على الإقامة وتصاريح العمل(إصدارها وتجديدها).

(٣) تخفيف أعباء السلطات المحلية والوطنية.

وبعبارة أخرى، حاولت الحكومة اللبنانية من خلال هذه الاجراءات استبدال سياستها المتعلقة بالحدود المفتوحة بأنظمة أكثر صرامة للتأشيرات والإقامة.

ونظراً لتلك الإجراءات أصبح معظم السوريين مستوطنين غير شرعيين، ويعيشون في خطر الاعتقال والترحيل، حرمهم هذا الوضع من عدد من الحقوق والامتيازات، بما في ذلك[١٦]:

(١) الوصول إلى معظم الخدمات العامة.

(٢) امتلاك مسكن أو استئجاره بشكل قانوني.

(٣) المشاركة في سوق العمل الرسمي.

(٤) طلب المساعدة والحماية من المؤسسات الرسمية.

(٥) التنقل بحرية داخل البلاد.

الشكل (٢) توزيع اللاجئين السوريين في المناطق اللبنانية

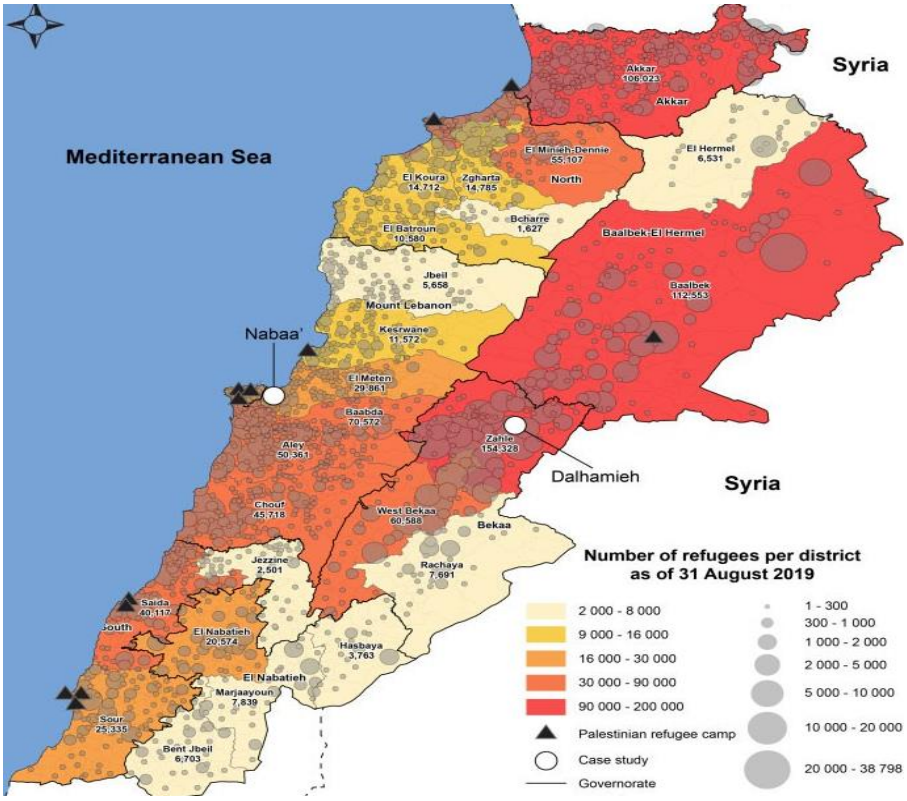

Filippo Dionigi, The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, University of Bristol,٢٠١٦, p ٢.

وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يستضيف لبنان ٨٦٥,٥٣٠ لاجئًا سوريًا مسجلًا ويقدر أن جميع السوريين في لبنان يبلغ عددهم ١.٥ مليون فرد، بما في ذلك المسجلين وغير المسجلين على مستوى العالم، يحتل لبنان المرتبة الثانية بعد قارة اوروبا في نسبة اللاجئين إلى السكان الأصليين[١٧] ، وتشير تقارير للأمم المتحدة لعام ٢٠١٩، يعيش ما يقدر بنحو ٩٠ ٪ من أسر اللاجئين السوريين في فقر مدقع في لبنان، ، تعيش هذه الأسر على أقل من نصف الحد الأدنى للأجور في لبنان، أي ما يقرب من ٣٦ دولارًا أمريكيًا في الشهر، وتتقلص من حيث القوة

الشرائية يوميًا بسبب نقص الموارد[١٨].

تعني القوة الشرائية المحدودة أساسًا الحرمان من الاحتياجات البشرية الأساسية، بما في ذلك الغذاء، والمأوى، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والصحة، علاوة على ذلك، نظراً لمنع المفوضية من تسجيل السوريين منذ عام ٢٠١٥، فإن ٨٠ ٪ من اللاجئين السوريين يفتقرون إلى الوضع القانوني – مما يعني أنهم غير معترف بهم رسميًا من قبل الحكومة اللبنانية، من أجل التسجيل القانوني خارج قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يحتاج اللاجئون السوريون إلى كفيل لبناني، وموافقة السلطات اللبنانية، ورسوم تجديد قدرها ٢٠٠ دولار أمريكي تُدفع سنويًا، لا يزال هذا بعيد المنال ولا يمكن تحمل تكلفته بالنسبة لغالبية اللاجئين السوريين، ولا يزال الحصول على الموافقة اللازمة من السلطات اللبنانية يمثل تحدياً مستمراً، وهذا يضع جزءًا كبيرًا من اللاجئين السوريين غير قادرين على الوصول إلى الخدمات، وغير قادرين على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد، ويتعرضون للاستغلال والاحتجاز والترحيل[١٩].

المطلب الثالث: الأردن

على الحدود الشمالية للأردن، بدأت الاحتجاجات في سوريا في اذار/مارس عام ٢٠١١م، في الأشهر اللاحقة، بدأت التظاهرات المناهضة للحكومة في درعا، أول مدينة سورية تشهد احتجاجًا ضد نظام الأسد، قبل أن تنتشر إلى المدن الكبرى مثل حلب والعاصمة دمشق [٢٠]، ومع فشل جهود الوساطة الإقليمية والدولية والهدنات قصيرة الأجل وبعثات مراقبي الأمم المتحدة، تصاعد الصراع إلى نزاعات مسلحة داخلية في منتصف عام ٢٠١٢م. كانت نقطة التحول هي الهجوم البري للجيش السوري على حمص في اذار/مارس ٢٠١٢م [٢١].

وفي تموز/يونيو عام ٢٠١٢م، فر حوالي ١٥٠ ألف قروي ، خوفًا من ضربات الجيش السوري. في منتصف اب/اغسطس، نزح أول لاجئ فلسطيني، عندما فر ١٠,٠٠٠ من قصف الجيش لمخيم الرمل في اللاذقية. منذ بداية عام ٢٠١٣م، كان

ما يقرب من ٥٠٠٠٠ شخص يفرون من سوريا كل أسبوع. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣م، بلغ عدد ضحايا الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠٠٠٠الف قتيل؛ وبلغت التقديرات لعام ٢٠١٥ ٢٤٠،٠٠٠ الف قتيل. أدت الأزمة السورية إلى نزوح واسع النطاق إلى البلدان المجاورة، حيث كان الأردن وجهة رئيسة للاجئين السوريين[٢٢].

ومنذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، دخل السوريون الى الأردن ، و طُلب من اللاجئين السوريين الذين دخلوا بشكل قانوني من المعابر الحدودية الرسمية تقديم جوازات سفرهم السورية في منفذ دخول منتظم (معبر رسمي) بموجب اللوائح القانونية المعمول بها قبل الأزمة السورية ، اما السوريين الذين دخلوا الأردن من خلال المعابر غير الرسمية وبشكل غير قانوني فقد تم نقلهم إلى مخيم للاجئين للتسجيل والمعالجة ، في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٢، تم إغلاق أحد المعابر غير الرسمية الرئيسية، وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، أغلق الأردن جميع المعابر الحدودية غير الرسمية، باستثناء أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية. أغلق المعبر الرسمي الرئيسي في هذه المنطقة، معبر جابر نصيب الحدودي، في منتصف عام ٢٠١٥[٢٣]. بحلول عام ٢٠١٦، تم إغلاق جميع المعابر الحدودية – الرسمية وغير الرسمية على حد سواء – وطُلب من السوريين الراغبين في دخول الأردن الحصول على تأشيرة قبل الوصول.

نظرا للقرب الجغرافي بين الأردن ولبنان من سوريا أصبحت الدولتان الملاذ الاقرب للاجئين السوريين منذ اندلاع النزاعات المسلحة في سوريا، وسجلت التقارير ان في الأردن ثاني اعلى نسبة من اللاجئين مقارنة بعدد سكانه في العالم [٢٤]، ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمثل اللاجئون (بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الأردنية) حالياً حوالي ٣٠٪من اجمالي السكان الأردنيون[٢٥] الذي يبلغ عددهم حوالي ٩.٥ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠١٥[٢٦].

ويتضح مما تقدم ان حدوث النزاعات المسلحة الداخلية بين المعارضة السورية والنظام السوري واستخدام الطرفين لأسلحة متعددة ، دفع بالملايين من السوريين الى ترك

بلادهم واللجوء الى دول أخرى للحصول على الأمان والملاذ الامن، وكانت من اكثر الدول استقبال لهذه الاعداد من اللاجئين هم دول الجوار السوري وهن (تركيا، ولبنان، والأردن).

المبحث الثالث

إثر لجوء السوريين على الدول المستقبلة

(تركيا–لبنان– الأردن)

بدا اللاجئون السوريون بعد عام ٢٠١١ بالعبور الى دول الجوار هرباً من النزاعات الدائرة بين المعارضة والنظام السوري وخلق استمرار الصراع وتزايد اعداد اللاجئين السوريين مجموعة من التحديات الصعبة للدول المستقبلة، لاسيما تلك الدول الى وصل اعداد اللاجئين فيها الى الملايين لان هذه الاعداد ليس بالسهل استيعابها وتوفير الخدمات لها ، لذا فان تلك الدول المستقبلة للأعداد الكبيرة واجهت تحديات كبيرة سواء كانت اقتصادية، او اجتماعية، او امنية .

ان عدد اللاجئين في البلدان المستضيفة لاسيما في تركيا ولبنان والأردن كبيرة جداً لدرجة انهم يستنزفون قدرة البلدان المستضيفة على استيعابهم وتوفير الخدمات العامة، والإسكان، وأسواق العمل لهم، فعلى الرغم من وجود منح دولية للدول المستضيفة الا ان تلك المنح لم تلب الاحتياجات لتلك البلدان، لاسيما تلك التي تعاني من عجز مالي ومشاكل سياسية بسبب وجود اللاجئين، كما تعاني من التأثيرات الناتجة عن ارتفاع عدد السكان الهائل مقارنة بتقديم خدماتها العامة ولاسيما لمواطنيها [٢٧]، ومن ابرز تلك الانعكاسات:

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

كان للازمة السورية اثار وتداعيات على اقتصاد الدول المستضيفة، لاسيما الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية نتيجة تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين، الامر الذي حمل حكومات تلك الدول اعباء استضافتها ورعايتها للاجئين السوريين وتقديم الخدمات لهم، كالتعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والإسكان، وسنتطرق الى

الانعكاسات الاقتصادية، والاجتماعية لأكثر الدول المستضيفة للاجئين السوريين

الخدمات العامة	تكاليف /مقدار عام ٢٠١١	تكاليف/ مقدار عام ٢٠١٦
استهلاك المياه	٦٠ مليون متر مكعب	٨٠ مليون متر مكعب
رسوم الطاقة	٦٠ مليون ليرة تركية	٩٠ مليون ليرة تركية
النقل	٣٥ مليون	٥٢ مليون

(تركيا، لبنان، الأردن)

اولاً: تركيا

ففيما يتعلق بالانعكاسات الاقتصادية في تركيا ولد استقبال اللاجئين تكاليف باهضة في المدن التركية تتعلق بوصولهم إلى الخدمات العامة، فعلى سبيل المثال فإن آثار توطين ٤٨٠ ألف مقيم جديد من سوريا في مدينة شانلي أورفا، العديد من التكاليف، ويبين الجدول رقم (١) مقدار تلك الزيادة في تكاليف الخدمات العامة.

الجدول رقم (١) تكاليف الخدمات العامة في مدينة شانلي اورفا التركية (٢٠١١-٢٠١٦)

Source: Erdoğan M.. Urban Refugees from" Detachment" to" Harmonization". Syrian Refugees and Process Management of Municipalities: The Case of Istanbul. Marmara Municipalities Union's Center for Urban Policies: Istanbul, ٢٠١٧, p٧٥.

اما في أحياء اسطنبول الذي تجاوز عدد السكان السوريين فيه الى ٥ ٪، زاد عبء وتكاليف الخدمات المجتمعية الأساسية (مثل المياه والكهرباء وإدارة النفايات). علاوة على ذلك، فإن الضغط على البنية التحتية للخدمات الاجتماعية والمشكلات الناتجة عن ارتفاع الأسعار في سوق الإسكان (لا سيما إيذاء اللاجئين من قبل المجتمع المحلي بسبب ارتفاع الإيجارات) تسبب توترات بين المجتمع المحلي واللاجئين، داخل المجموعة الأولى، هناك شعور بالظلم ويعتقد الشعب التركي أن الخدمات

الاجتماعية تقدم فقط للسوريين[٢٨].

وقد أدى وجود اللاجئين السوريين في تركيا الى زيادة في معدلات البطالة والعمالة والمشاركة في القوى العاملة" في المناطق التي يتركزون فيها ويكون لهم آثار خطيرة على العمالة غير الرسمية، اذ يشير التقرير الأوروبي مجموعة الأزمات الدولية(ICG) إلى أن ما بين سبعمائة وخمسين ألف وتسعمائة وخمسين ألف لاجئ سوري يعملون بشكل غير رسمي. بالنظر إلى أن ما يقرب من ثلث القوى العاملة في تركيا تعمل بشكل غير رسمي، يُنظر إلى العمل غير الرسمي على أنه حل سهل للسوريين [٢٩] .

يبلغ عدد اللاجئين السوريين في سن العمل ٢،١٥٣،١٨٤ شخصًا ويغطي ٥٩٪ من إجمالي السكان. على الرغم من أن هذا المعدل لا يعكس القوى العاملة الحقيقية من حيث القيمة الإجمالية، إلا أن معدل طالبي اللجوء السوريين الذين حصلوا على تصريح عمل يشمل ١.٤٪ من إجمالي السكان، بالنظر إلى نسبة الذين حصلوا على تصاريح عمل وحجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في تركيا، من المفهوم أن السوريين ينخرطون في أنشطة اقتصادية بشكل غير رسمي، في هذه الحالة، من الممكن القول إن السوريين يزيدون البطالة بشكل غير مباشر في القطاع غير الرسمي على الرغم من صعوبة الحصول على تصريح عمل في تركيا والعقوبات في اللوائح التشريعية. ومع ذلك، يُقال إن عدد السوريين الحاصلين على تصاريح عمل منخفض، وأن العمل غير الرسمي للسوريين تتجاهله الإدارة عمليًا، وأنه "لم يتم فرض أي عقوبات على أي سوري يعمل بشكل غير رسمي، أو يعمل مع أصحاب عمل أتراك" [٣٠] ، لذلك وجود لاجئين سوريين ويعملون بشكل غير رسمي له تأثيرات سلبية على سوق العمل التركي ومنها[٣١]:

١. تتشابه مستويات تعليم اللاجئين السوريين مع المستوى التعليمي للقوى العاملة المحلية ويمكن أن تخلق تأثيرًا بديلاً بدلاً من القوى العاملة المحلية في أسواق العمل.

٢. القدرة على فرض ضغط نزولي على الأجور لأنهم يفضلون العمل في ظل ظروف أقل من رسوم الحجز التي تفضل القوى العاملة المحلية العمل بها.

٣. يزيد من العمل غير الرسمي.

٤. قد يتسبب ذلك في عمل غير مستقر، ويتصرف أصحاب العمل بمرونة في التدابير التي يتعين اتخاذها في مجال الصحة والسلامة المهنية ويزيد من الحوادث المهنية.

كما يؤثر وجود اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي من خلال النفقات التعليمية، اذ يتم تدريب اللاجئين السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة بطريقتين[٣٢]:

١. التعليم في مراكز التعليم المؤقت مع المناهج التركية باللغة العربية.

٢. التعليم المقدم في المدارس وفقًا لمنهج نظام التعليم التركي ضمن نظام التعليم الرسمي.

ويتلقى ثلاثمائة وستون ألف طفل سوري التعليم باللغة العربية في مراكز التعليم المؤقتة ويذهبون إلى المدارس الذين يعانون من مشكلات خطيرة في جودة التعليم، بالنظر إلى معدل التعليم التحليلي لطالبي اللجوء السوريين من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، فإن التكلفة الإجمالية لهذا التعليم هي ٥٠,٦٥٩,٢٢٤,٠٠٠ ليرة تركية. وهذا يتوافق مع ٧.٨٦ ٪ من ميزانية تركيا لعام٢٠١٧ [٣٣] .

كما أدى وجود اللاجئين السوريين في زيادة كلفة النفقات الحكومية على الخدمات الصحية، فوفقًا لحساب التكلفة الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التركية، تقدر تكلفة الخدمات الصحية المقدمة بـ (١٢) مليار دولار[٣٤] ، بينما يُذكر أن رئيس وزراء التركي رجب طيب اردوغان قد أعلن ان كلفة الانفاق على الخدمات الصحية المقدمة للاجئين السوريين ١٦ مليار ليرة تركية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ [٣٥]، وبجانب التكاليف الإضافية في النفقات الصحية فان هناك اثار سلبية من وجود اللاجئين السوريين في تركيا وأبرزها [٣٦]:

١. طالبي اللجوء يستفيدون من الخدمات الصحية دون دفع أي ثمن وإلى أجل

غير مسمى، بمقابل فان المواطنين الاتراك ملزمين بدفع أقساط الخدمات الصحية، ومن ثم ادى إلى زيادة النظرة السلبية من قبل للمواطنين للاجئين السوريين.

٢. ظهرت أسواق ثانوية غير رسمية في توريد الأدوية.

٣. وبسبب الأعباء الإضافية، تسبب ذلك في نقص الموظفين وانخفاض جودة الخدمة.

٤. ظهور أمراض جديدة مثل الحصبة والملاريا والسل والجرب التي لم تكن مشكلة في تركيا وقد ادى ذلك إلى افتتاح وحدات خدمات صحية جديدة في الأماكن التي يتركز فيها طالبو اللجوء.

ونتيجة لتلك التكاليف والسلبيات، اجرت الحكومة التركية سلسلة من الإجراءات والتي من ضمنها إقرار قانون الإجراءات الجنائية فوفقًا للمادة (٢١)، "لن يتمكن الأجانب الذين لا يكملون عملية التسجيل من الاستفادة من الخدمات الصحية بخلاف الخدمات الوقائية والخدمات الصحية الطارئة في الأمراض المعدية والوبائية"، وبهذا القانون سيحرم الاف اللاجئين السوريين من الحصول على الخدمات الصحية المجانية كون ان اعداد كبيرة منهم غير مسجلين رسميا لدى السلطات التركية.

اما الانعكاسات الاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا هي في المقام الأول قضية التكيف الاجتماعي، اذ يعد الاختلاف في الثقافة واللغة وأسلوب المعيشة أحد الأسباب الرئيسة لردود الفعل المتنوعة من المجتمعات المحلية، وهناك العديد من الانعكاسات الاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا أبرزها[٣٧] :

١. ظهور ثقافة الزواج المتكرر بين الرجال الاتراك، سواء كانوا مسنين، أو صغارًا، أو متزوجين، أو عازبين، مع امرأة سورية شابة، حدثت هذه الأحداث بشكل رئيس في المناطق الحدودية التركية لاسيما كلس وشانلي أورفا وهاتاي. وهي قد تتعارض مع الثقافة المحلية السائدة ونتيجة لذلك يدفع النساء التركيات الى طلب الطلاق

وزيادة نسبة الطلاق في تلك المحافظات، وهي أحدى أبرز التغييرات التي تؤثر على الثقافة المحلية.

٢. عمالة الأطفال، اذ هناك مجموعة صغيرة فقط من الأطفال خارج المخيمات يحصلون على التعليم. السبب الأول لذلك هو عدم قدرة الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية على توفير التعليم الكافي للأطفال اللاجئين. عامل رئيس آخر، هو أن الآباء السوريين غالباً ما يجعلون أطفالهم يعملون بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة. يؤدي اليأس الاقتصادي والعاطفي للعديد من العائلات إلى زيادة عمالة الأطفال. وينتهي الأمر بالعديد من الأطفال من خلفيات سورية إلى العمل في المصانع، أو بيع البضائع في الشارع، أو التسول في الأماكن العامة.

٣. انعدام الامن بين المجتمع المحلي، اذ ان مصدر قلق آخر في المدن الحدودية هو التركيبة السكانية المتغيرة بسرعة، فيميل التغيير السريع والتدفق المستمر للناس إلى التسبب في مشاعر انعدام الأمن بين المجتمع المحلي، قد لا يكون هذا الشعور بارزًا في كل مدينة، لكن المواطنين الذين يعيشون في مدن مثل كيليس وهاتاي وشانلي أورفا وغازي عنتاب يعانون من شعور بعدم الأمان بطريقة ملموسة. كلس هي مدينة واحدة حيث هذه المشكلة واضحة تماما. تتكون المدينة بشكل رئيسي من التركمان. نظرًا لأنها قبلت عددًا كبيرًا من اللاجئين معظمهم من العرب، فقد شعر المجتمع المحلي أنهم الآن أقلية في مسقط رأسهم. في هاتاي، يمكن ملاحظة المشاعر نفسها بين الشعوب العربية العلوية. حقيقة أن معظم اللاجئين السوريين من السنة تغير الفسيفساء الديموغرافية للمدينة. وقد تسبب هذا التغيير، بدوره، في الشعور بانعدام الأمن بين السكان العرب العلويين.

لذا يمكن القول ان إدراج الزيادة في تعدد الزوجات، وارتفاع معدلات الطلاق بسبب تعدد الزوجات، وإساءة معاملة الأطفال، وانعدام الامن داخل المجتمع المحلي على أنها الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا.

ثانياً: لبنان

فيما يتعلق بالانعكاسات الاقتصادية ففي الوقت الحاضر، لبنان على شفا الانهيار السياسي والاقتصادي الكامل، اذ تستمر البلاد في التنقل عبر ازمات مالية واقتصادية وسياسية، ابرزها تداعيات جائحة كوفيد ١٩، والانفجار الهائل في ميناء بيروت في ٤ اب/أغسطس عام ٢٠٢١، كذلك التوترات الطائفية والاجتماعية، وعدم قدرة النظام السياسي اللبناني على إجراءات إصلاحات سياسية، ومما ضاعف من هذه الازمات تزايد اعداد اللاجئين السوريين في لبنان بشكل كبير بعد عام ٢٠١١، وابرز تلك الانعكاسات الاقتصادية هي [٣٨].:

١. تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٥ من ٨٪ الى ١٪ ، مما اثر بشكل كبير على القطاعات (الزراعة ،التجارة ، الصناعة ، الخدمات السياحية ، العقارات)

٢. تراجع للقطاع السياحي في ألاعوام(٢٠١٠- ٢٠١٦)التي يمكن عدها الأساس في دعم الاقتصاد اللبناني ، بنسبة ٣٠٪ .

٣. تراجعت الصادرات في ألاعوام(٢٠١٠-٢٠١٦) بنسبة ٣٥٪ أي من ٤.٣ مليار دولار الى اقل من ٣ مليار دولار

٤. انخفض الناتج المحلي بنسبة ٢٠.٣٪ في عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٩.٥ في عام ٢٠٢١.

٥. فقدان الليرة اللبنانية ٩٠٪ من قيمتها وتجاوز التضخم ١٤٠٪ [٣٩].

٦. تضاعف معدل الفقر الى أكثر من ٥٥٪ بين عامي(٢٠١٩-٢٠٢٠) في حين تضاعفت معدلات الفقر لمدقع ثلاث مرات الى ٢٣٪ مما دفع أكثر من ٨٤٠,٠٠٠ لبناني تحت خط الفقر الغذائي[٤٠].

ثالثا: بالأردن

أكد الملك الأردني عبد الله الثاني في مقابلة مع (بي بي سي) ان للجوء الكبير للسوريين ضغوطات هائلة على الاقتصاد الأردني، واعتبر ان اللجوء السوري للأردن له تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الصحة والتعليم وان الأردنيين يعانون نتيجة اللجوء السوري اذ تنفق الحكومة الأردنية ٢٥٪ من ميزانيتها لمساعدة اللاجئين [٤١]، اذ تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير نتيجة ازدياد اعداد اللاجئين السوريين، وكما هو موضح ادناه[٤٢]:

١. ارتفاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٩.١٪ عام ٢٠١١ الى ١١٤.٨٪ عام ٢٠٢٣.

٢. ارتفاع معدل الانفاق العام، اذ كان المعدل ٦.٨٪ عام ٢٠١١ وارتفع ليصبح المعدل ٩.٧٦٪ عام ٢٠٢٣.

٣. زيادة معدل البطالة من ١٢.٥ ٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٨.٥ ٪ في عام ٢٠١٧، والى ٢١.٤٪ عام ٢٠٢٣.

٤. ارتفاع معدل الفقر من ١٤.٤٪ عام ٢٠١٠ الى ١٥.٧٪ عام ٢٠١٨.

٥. ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١.٤ ٪ في عام ٢٠١١ إلى ٥١.٣ ٪ في عام ٢٠٢٣.

٦. انخفاض في نمو الدخل الناتج عن السياحة اذ ان نسبته كانت ١.٦٩٪ عام ٢٠١١ اما نسبته لعام ٢٠٢٢ فكانت ١.٩٦٪ عام ٢٠٢٢.

اما فيما يخص الانعكاسات الاجتماعية، فتشمل الآثار الاجتماعية السلبية للاجئين زيادة معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات بين الشباب ؛ والضغط على الخدمات الصحية والتعليمية ؛ والتأثير على التقاليد الأردنية والعلاقات الاجتماعية وأسلوب حياتهم ، يظهر الأردنيون في المحافظات الشمالية استياءً من اللاجئين السوريين بسبب ممارساتهم الشخصية، مثل النساء السوريات اللواتي يتجولن في الشوارع في وقت متأخر من الليل ، علاوة على ذلك، يعتبر الأردنيون السوريين أقل تدينًا ومخالفين للمبادئ الإسلامية في سلوكهم وخطابهم ، تشمل العادات

الأخرى التي تجعل الأردنيون, غاضبين من اللاجئين سلوكهم في استهلاك المياه. اذ ان الأردنيين يرون بأن اللاجئين السوريين لا يعترفون بنقص المياه في الأردن وأنهم لا يحافظون على المياه في عاداتهم اليومية قد لا يقدر اللاجئون السوريون الذين اعتمدوا في الأصل على نهري دجلة والفرات قيمة كل قطرة ماء للأردنيين[٤٣].

ومن ضمن الانعكاسات الاجتماعية زيادة معدلات العنــوسة بين الاناث الأردنيات، اذ اتهمت النساء الأردنيات اللاجئات السوريــات بالتدخل في فرص زواجهن لأن عائــلات اللاجئون السوريين تقبــل مهورًا أقل [٤٤].

ومن الاثار ايضاً الضغط السكاني، اذ أدى النمو السكاني الطبيعي إلى جانب الضغط السكاني بسبب التدفق الحاد للاجئين السوريين إلى حدوث تغييرات ديموغرافية في الأردن ويؤدي التغيير السكاني الى ممارسات اجتماعية غير صحية مثل زواج القاصرين وعمالة الأطفال وانتهاكات القوانين واللوائح الاجتماعية للدولة المستقبلة [٤٥].

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية

يؤدي تدفق اللاجئين الى علاقة سياسية متوترة بين البلدان المستقبلة والبلدان المرسلة، اذ يشكل تدفق اللاجئين أنواع عدة من النزاعات على الدول المستقبلة، بما في ذلك نزاع اللاجئين داخل الحكومة المضيفة لأن اللاجئين يميلون إلى ترتيب مجموعات تقاتل ضد دولتهم الأصلية أو حتى ضد الدول المضيفة لهم، وكذلك نزاع اللاجئين داخل المجتمعات المضيفة بسبب علاقة التنافس بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، لاسيما عندما يتلقى اللاجئون خدمات أفضل ومجانية مقارنة بالمواطنين. فضلاً عن ذلك، تمتد الحروب الأهلية في البلدان المجاورة إلى البلدان المستقبلة، لاسيماعندما تكون المخيمات قريبة من حدود بلدين.

يعد مجتمع اللاجئين بيئة حاضنة للمشكلات اذ إمكانية ان تتحول مخيمات اللاجئين الى قواعد لأعداد الهجمات التي تشن على بعض المواقع في "البلد الام"، وتكمن التأثيرات السياسية والأمنية في إمكانية امتداد الصراع الى الدول المستقبلة من خلال

دخول تنظيمات مسلحة ضمن اللاجئين وتسليحهم، ومهاجمة دولتهم الاصلية او الانخراط في عنف سياسي ضد الدولة المستقبلة، وقد تؤدي التغييرات الديمغرافية وسوء الأحوال الاقتصادية الى عنف بين المجتمعات المضيفة واللاجئين مما يهدد الاستقرار الداخلي [٤٦].

فسياسة الباب المفتوح التي استخدمتها تركيا تجاه اللاجئين في بداية الازمة السورية قد انعكست على الامن التركي، فقد حصل هناك العديد من التهديدات الأمنية منها على سبيل المثال، كان هناك سيارة مفخخة عند معبر حدودي إلى تركيا في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١٣ [٤٧] تلتها سيارة مفخخة أخرى في بلدة ريحانلي التركية في ١١ أيار/مايو عام ٢٠١٣ أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا، وفي اذار/ مارس عام ٢٠١٤، فتحت مجموعة من مقاتلي داعش النار، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من رجال الأمن التركي[٤٨].

وفي لبنان كشفت الأجهزة الأمنية عن وجود العديد من الإسلاميين المتشدّدين الذين يعملون ضمن الأراضي اللبنانية. ففي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥، أوقِف اللبناني أحمد ميقاتي، وهو من المتعاونيين مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، في بلدة الضنية في شمال لبنان. كان ميقاتي جزءاً من خلية إرهابية مزعومة تتألف من مواطنين لبنانيين وسوريين. (بحسب مصدر استخباراتي، يعمل نحو ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جهادي في المنطقة)[٤٩]، كما صرحت بعض الجهات الأمنية اللبنانية بان الجرائم في المناطق التي يسكنها اللاجئون السوريين قد تضاعفت مما دفع بالسلطات اللبنانية الى فرض حظر تجول على المواطنين السوريين في العديد من المناطق [٥٠].

وفي الأردن حدثت هجمات إرهابية عدة ومن أبرزها أحداث عام ٢٠١٦؛ ففي هذا العام واجه الاردن عمليات إرهابية عدة، وأسفرت عن قتل العديد من الأشخاص من ضمنهم عناصر في القوات الأمنية. ففي آذار/ مارس من العام ٢٠١٦ اكتشفت المخابرات الأردنية وفككت الخلية إرهابية كانت تستعد لعمليات إرهابية ضد مراكز

مدنية وعسكرية أُطلق عليها "خلية إربد" في الشمال ما أسفر عن قتل ٢٣ ضابط أردني و٧ من المتطرفين[٥١]. و في ٦ حزيران/يونيو من العام نفسه كان هناك هجوم مسلح على مركز المخابرات الأردنية، بالقرب من مخيم البقعة واسفر عن قتل ٥ من عناصر الأمن [٥٢] ، وفي٩ كانون الأول/ ديسمبرمن العام نفسه، عملية تبناها تنظيم (داعش) الإرهابي سميت بعملية الكرك وأسفرت عن قتل١٠ أشخاص منهم٧ من القوات الأمنية، ومواطن، وسائحة كندية[٥٣].

إن حقيقة أن اللاجئين وطالبي اللجوء أقل عرضة لارتكاب جرائم من المهاجرين الشرعيين يرجع إلى القلق من إمكانية ترحيلهم بسهولة كبيرة إذا كانوا متورطين في جريمة.[٥٤]

المطلب الثالث: الانعكاسات الديمغرافية

يعد اللجوء احد اشكال التحركات السكانية الناجمة عن مناخات الحروب، والصراعات، والأزمات الاهلية والتي تشكل تحديات سياسية وديمغرافية حادة امام الدولة المضيفة بسبب الثقل السكاني الذي يترك معطيات مجتمعية قائمة والتي تؤثر سلباً على ضعف الموارد والبنية التحتية لتي تُصب التركيبة السكانية مما احدث ارباكاً اضافياً في ميزان المعادلة الديمغرافية القائمة ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان الأردن عام ٢٠١٥ (٩.٥٣١.٧١٢) نسمة منهم (٦.٦١٣.٥٨٧) أردنيين بينما شكل غير الأردنيين حوالي (٢.٩١٨.١٢٥) أي نسبته ٣٠٪ من اجمال السكان نصفهم من السوريين نتيجة النمو السكاني الطارئ جراء معدلات الهجرة واللجوء القسري[٥٥] ، كما اسهم تدفق اللاجئين السوريين على نطاق واسع اذ إثر على التركيبة السكانية للبنان التي استقبلتهم، فارتفع عدد السكان في لبنان بنسبة ٢٥٪[٥٦].

المطلب الرابع: الانعكاسات البيئية

يؤدي التدفق الحاد للاجئين إلى المجتمعات المضيفة إلى استنزاف مواردها الطبيعية وانعكاسات سلبية على البيئة، وبينت العديد من الدراسات تأثير وجود اللاجئين على بيئية الدول المستقبلة مثل التصحر وإزالة الغابات وندرة المياه

والمجاعة. اذ أن استقبال اللاجئين مصحوب بتأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والنظام البيئي ونمو الأكواخ. وفقًا للباحثين، يستلزم تدفق اللاجئين العديد من الممارسات البيئية الضارة مثل قطع الأشجار لأغراض التوطين والبناء والحطب، اذ تتمثل الآثار الرئيسة للاجئين على بيئة المجتمعات المضيفة في استنفاد الغابات، واستنفاد الموارد المائية الجوفية، وتدهور الأراضي، وتلوث المياه، وانتشار الأمراض. وأكدوا أن التأثير الضار للاجئين يختلف بناءً على أسلوب التوطين[٥٧]

فعلى سبيل المثال زيادة استهلاك المياه في الأردن الذي هو رابع أفقر بلد في العالم من حيث الموارد المائية. مع وجود اللاجئين السوريين، زاد في نقص المياه في الأردن، وكان التناقض بين مصادر المياه المتاحة والطلب ملحوظًا[٥٨]. شهدت المحافظات الشمالية زيادة في نقص المياه بسبب استقبالها ٧٠ ٪ من اللاجئين السوريين، يقلل الطلب المتزايد على المياه من كمية وتواتر إمدادات المياه. من الواضح أن موارد المياه تستنفد أكثر من مرتين شهريًا في المناطق الريفية والحضرية وتبلغ ٤٤ ٪ و٣٣ ٪ على التوالي[٥٩]. قيمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية درجة الضغط على إمدادات المياه بعد وصول اللاجئين السوريين ووجدت أن ٧٠ ٪ من الأردنيين واللاجئين السوريين يتلقون أقل من المعايير الوطنية، وهي ١٠٠ لتر للشخص الواحد في اليوم ، يُعزى اثنان وستون في المائة من إجمالي مؤشر الشح المائي إلى وجود اللاجئين السوريين اذ أدى تزايد عدد السكان والفقر، وتدهور الظروف الاقتصادية للأردنيين بسبب تدفق اللاجئين السوريين إلى استخدام الأردنيين للموارد الطبيعية، مثل قطع الأشجار بشكل غير قانوني، أو الرعي الجائر، للتعويض عن ارتفاع أسعار الوقود والبترول من خلال زيادة العرض[٦٠] .

ونلاحظ مما تقدم ان هناك العديد من التهديدات على الدول المستقبلة للاجئين السوريين ومن أبرز تلك التهديدات:

١. التنافس الاقتصادية: **ان** اغلب السوريين قد تم توظيفهم في سوق العمل للدول المستقبلة باجور رخيصة، هذا الى جانب ساعات العمل الإضافية، في الوقت الذي

يطالب فيه المواطن للدول المستقبلة بالمزيد من الحقوق كتوفير فرص العمل وارتفاع الأجور وتقليص عدد ساعات العمل، وهذا أدى الى زيادة معدلات البطالة لدى المواطن للدولة المستقبلة ومن ثم تتولد لديهم كراهية وحقد ضد اللاجئين ويؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي.

٢. تهديد الاستقرار المجتمعي: المجتمعات المضيفة باتت بسبب انعكاسات الازمة السورية تشعر باستياء ولديها شعور متنامي بالظلم والاقصاء وان هذا الشعور بات يزداد في بعض المناطق المتضررة وانه قد يهدد على المدى المتوسط والبعيد السلام المجتمعي والاستقرار في تلك الدول، وقد يؤدي الى اثار سلبية على تلك الدول وذلك لان تدفق اللاجئين السوريين شكل عبئاً على المجتمعات المضيفة ولاسيما ان بعضها مجتمعات فقيرة.

٣. التوترات السياسية: عند استقبال الدولة المضيفة لعدد من اللاجئين قد يكون من بينهم قوى المعارضة ومن ثم عندما تطلب الدولة صاحبة الازمة تسليم النازحين واللاجئين المطلوبين ورفض الدولة المضيفة ذلك تنشا توترات سياسية ،لاسيما إذا ما قامت الدولة بضرب مواقع المعارضة داخل الدولة المستقبلة.

٣.اختلال التوازن الديمغرافي :ان تدفق اللاجئين السوريون على نطاق واسع إثر على التركيبة السكانية في البلدان التي استقبلتهم.

٤. أزمات الامن الإنساني: يساهم تزايد الضغط على الموارد الاقتصادية في دول اللجوء في تصاعد أزمات الامن الإنساني في تلك الدول نظرا لعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها ناهيك عن تدبير تكاليف إغاثة اللاجئين، لاسيما في ظل الازمات الاقتصادية التي تواجهها.

٥.تصاعد التهديدات الإرهابية :ان وجود مخيمات للاجئين في الدول المستقبلة لها اثار سلبية لا يقتصر على تحويل موارد الدول المستقبلة عن بناء قدرات الدولة وتخطيط البنى التحتية الأساسية فحسب، بل ان قوات المعارضة قد تجد ايضاً

غرضها في تلك المخيمات التي تشكل الأرض الخصبة للتجنيد في حالات التمرد لإنشاء طريق امن للأمداد بالأسلحة.

الخاتمة

ظاهرة اللجوء ظاهرة إنسانية قديمة بسبب تعاقب الأزمات والتحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي شهدها العالم سابقا ويشهدها حالياً، ولا تزال هذه الظاهرة في تزايد مادامت مسبباتها ودوافعها من حروب، وكوارث واضطهاد وخروقاً واسعة لحقوق الإنسان ما برحت تتزايد وتتفاقم باستمرار في الدول التي تسجل فيها أعلى نسب من اللاجئين في العالم، ومن هذه الدول هي سوريا ، فنتيجة النزاعات المسلحة الداخلية في سوريا عام ٢٠١١ اضطرت اعداد كبيرة من السوريين الى اللجوء الى دول أخرى، و ترك منازلهم وممتلكاتهم فراراً بأنفسهم واسرهم من النزاعات المسلحة الدائرة في بلدهم والتي أتت على معظم البنى التحتية وادت الى دمار بيوتهم، وكانت دول الجوار السوري النصيب الأكبر من استقبال هؤلاء اللاجئين لاسيما تركيا ولبنان والأردن، ويوضح هذا الإطار التحليلي تأثير اللاجئين السوريين على تركيا، ولبنان الأردن بناءً على المستويات السياسية ،والاقتصادية، والاجتماعية ،والأمنية، والبيئية . وقد أظهر هذا الإطار تداعيات وجود اللاجئين السوريين على الحكومات والمجتمعات المضيفة .علاوة على ذلك، أثر اللاجئون السوريون سلبًا على الاقتصاد وسوق العمل للدول المستقبلة، وكان التوتر الاجتماعي ملحوظًا بسبب تباين الهوية القبلية، والاختلاف في العادات والتقاليد، والتنافس على الموارد المحدودة والخدمات العامة .وازدادت حدة نقص المياه وندرة موارد الطاقة واستخدام الأراضي والتلوث بعد تدفق اللاجئين السوريين.

التوصيات:

١. العمل على انهاء النزاعات المسلحة التي تحصل في الدول ومنع الحكومات والجماعات المسلحة من استخدام الأسلحة والمعدات الحربية لقصف المناطق السكانية لمنع هروب سكانها الى مناطق ودول مجاورة او غير مجاورة.

٢. تزويد المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالموارد الإدارية والمالية لمساعدة اللاجئين السوريين.

٣. توفير الدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا اللجوء للقيام بواجباتها على النحو المنشود.

٤.ترسيخ مبادئ حقوق الانسان بان يتم التعامل مع مشكلة اللجوء وفق برامج طويلة الاجل ومعالجة أسباب اللجوء.

٥. ان تتعهد الدولة التي نزح وهاجر منها السكان بسبب النزاعات المسلحة الداخلية بعدم التعرض لهم عند عودتهم الى البلاد طالما لم يكونوا طرف في النزاع الدائر بين الحكومة والمعارضة.

الهوامش

• **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

[١] Zonga.I,free access to non –litigations procedures for asylum seekers ,union of jurists of Romania,law Review,٦(special issue),٢٠١٦,p٦.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، المجلد الاول، دار صادر بيروت ،١٩٩٤ ص١٥٢.

[٣] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣، ص٥٩٢.

[٤] Hailbronner,K, the concept of safe country and expeditious Asylum procedures:a western European perspective ,international Journal of Refugee Law,٥(١),١٩٩٣, p ٣١-٣٥.

[٥] Ehntholt KA, Yule W. Practitioner review: Assessment and treatment of refugee children and adolescents who have experienced war-related trauma. Journal of Child Psychology and Psychiatry, ٢٠٠٦, p.٤٧.

[٦] يحيى علي حسن الصرابي، المشروعية القانونية والأبعاد الامنية للهجرة الوافدة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧.

[٧] Wike,R.Stokes,B.&Simmons ,Europeans fear wave of refugees will mean more terrorism ,fewe jobs ,pew Research center ,٢٠١٦,p١١.

[٨] The Darkest Decade what displaced Syria face if the word continues to fail them ,Norwegain Refugee Council,march ٢٠٢١,p٧.

[٩] تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام ٢٠٢١، مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (اليونسيف)، ص١٧.

[١٠] Report-٢٠٢٢, https://www.unhcr.org/global-

p٢١.&https://www.unhcr.org/global-trends-report-٢٠٢١,p٢.

[١١] Semih Tumen, The case of Syrian refugees in Türkiye: Successes, challenges, and lessons learned, Background paper to the World Development Report ٢٠٢٣: Migrants, Refugees, and Societies ,April ٢٠٢٣, p ٤.

[١٢] Filippo Dionigi, The Syrian Refugee Crisis in Lebanon. LSE Middle East Centre Paper Series I ١٥, LSE ٢٠١٦.p١٧.

[١٣] Andersen, Lars Erslev, The neglected: Palestinian refugees in Lebanon and the Syrian refugee crisis, Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen.٢٠١٦, p١٥-١٦

[١٤] Filippo Dionigi,op,cit ,p١٧.

[١٥] Maja Janmyr, The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon, Working Paper No.٣٣, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, March ٢٠١٦, p.٨.

[١٦] LENNER,K. and SCHMELTER 'Syrian Refugees in Jordan and Lebanon: Between Refuge and Ongoing deprivation'. In European Institute of the Mediterranean. Yearbook ٢٠١٦, (p p.١٢٢-١٢٦),

[١٧] أزمة، داخل أزمة لبنان في السوريون اللاجئون يشكل لماذا ، شاه وسجاد كاراسابان عمر ٢٠٢١بروكينغز https://www.brookings.edu/blog/future-development/٢٠٢١/٠٤/١٥/why-syrian-refugees-in-lebanon-are- a-crisis-within-a-crisis/.

[١٨] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٢٠)، تعيش تسع من كل عشر عائلات لاجئة سورية في لبنان الآن في فقر مدقع، كما تقول دراسة الأمم المتحدة https://reliefweb.int/report/lebanon/nine-out-ten-syrian-refugee-families-lebanon-are-now-living-extreme-poverty-un-study.

[١٩] Faten Kikano, Policies of Exclusion: The Case of Syrian Refugees in Lebanon, ´Faculte´ de l'Ame´nagement, E´cole d'architecture, Universite de Montre´al, Montreal, Canada ١٧,January ٢٠٢١ ,p ٤٢٣.

[٢٠] Leenders, R., & Heydemann, S. Popular mobilization in Syria:opportunity and threat, and the social networks of the early risers.Mediterranean politics, ١٧(٢) ,٢٠١٢,p p ١٣٩-١٥٩. https://doi.org/١٠.١٠٨٠/١٣٦٢٩٣٩٥.٢٠١٢.٦٩٤٠٤١

[٢١] Human Rights Watch, In Cold Blood: Summary Executions by Syrian Security Forces and Pro-Government Militias (Report), New York٢٠١٢ ,p٥.

[٢٢] Drs. Sarah A Tobin, Are John Knudsen, Fawwaz A. Momani,Tamara Al Yakoub, Rasheed Al-Jarrah, Figurations of Displacement in Jordan and beyond :Empirical findings and reflections on protracted displacement and translocal connections of Syrian refugeesJordan,gesis Leibniz-instite fur sozial wissenschaften, . (TRAFIG Working Paper, ٦),٢٠٢١,p٩.

[٢٣] Human Rights Watch. (٢٠١٥). Jordan: Syrians Blocked, Stranded inDesert. Retrieved February ١٥, ٢٠٢١ from https://www.hrw.org/news/٢٠١٥/٠٦/٠٣/jordan-syrians-blocked-stranded-desert

[٢٤] https://www.unhcr.org/ar/countries/jordan.

[٢٥] Changrok Soh, Yoonjeong You and Youngsoo Yu, Once Resolved, Stay Resolved? The Refuse Policy of Jordan toward Palestinian Refugees, Journal of International and Area Studies Vol. ٢٣, No. ١ (June ٢٠١٦),p ٢-٣.

[٢٦] التعداد العام للسكان والمساكن، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، https://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٨/Census٢٠١٥.pdf

[٢٧]شيلي كالبرتسون ،اولغا اولكير ،بن بروك، ايلانا بلم، إعادة النظر في تنسيق الخدمات المقدمة للاجئيين في المناطق الحضرية ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص٣.

[٢٨] Ibid,p١١٥.

[٢٩] ICG (International Crisis Group), Türkiye'deki Suriyeli mülteciler: kentsel gerilimleri azaltmak. Avrupa Raporu No: ٢٤٨. Brussels,٢٠١٨,p٥.

[٣٠] Neccar, M. S. M. ve Erkut, T.. Ulusal ve uluslararası örgütler tarafından desteklenen Suriyeli göçmenler. Journal of Institute of Economic Development And Social Researches, ٤(٩), ٢٠١٨,p١٩١.

[٣١] Ayhan Gençler, Türkiye'deki Suriyeli Sığınmacıların Sosyo-Ekonomik Yaşama Etkileri: Fayda Maliyet Ekseninde Bir Bakış. SOSYAL SİYASET KONFERANSLARI DERGİSİ/JOURNAL of SOCIAL POLICY CONFERENCES,Istanbul universtes yayineg,٢٠١٩,p١٣٥.

[٣٢] Ayhan Gençler op, cit, p١٢٥.

[٣٣] Kahveci, E. (٢١ Ekim ٢٠١٨). Suriyeli sığınmacıların Türkiye üzerindeki demografik baskısı. https://www.٢١yyte.org/tr/merkezler/bolgesel-arastirma-merkezleri/orta-dogu-ve-afrika-arastirmalari-merkezi/suriyeli-siginmacilarin-turkiye-uzerindeki-demografik-baskisii).

[٣٤] Göç ve uyum raporundan: ٣٠ milyar dolar harcadık, bir kısmını faturalandıramadık. https://t٢٤.com.tr/haber/goc-ve-uyum-raporundan-٣٠-milyar-dolar-harcadik-bir-kismini-faturalandiramadik,٥٣٨٣٥٣.

[٣٥] Gültaç, A. ve Balçık, P. Y.. Suriyeli sığınmacılara yönelik sağlık politikaları. Sakarya Tıp Dergisi, ٨(٢),٢٠١٨,p٢٠١.

[٣٦] Ayhan Gençler,op.cit,p١٢٧.

[٣٧] Oytun Orhan & Sabiha Senyücel Gündoğar, Effects of the Syrian refugees on Turkey,center for middle eastern strategic studies, ORSAM Report No: ١٩٥,January ٢٠١٥ ,p ١٧-١٩.

[٣٨] وزني غازي ، لبنان والنزوح السوري: التحديات الاقتصادية ، مداخلة ضمن ندوة حوارية " لبنان والنزوح السوري : الأعباء واولوية العودة" مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (٩)، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧، ص٢٥-٢٦.

[٣٩] البنك الدولي(٢٠٢١) ، لبنان يغرق في واحدة من أشد الأزمات العالمية، وسط التقاعس المتعمد، البنك الدولي-https://www.worldbank.org/en/news/press release/٢٠٢١/٠٥/٠١/lebanon- sinking - into - one - of - the - most - severe - global - crises - episodes.

[٤٠] الإسكوا (٢٠٢٠)، الإسكوا تحذر: أكثر من نصف سكان لبنان محاصرون في الفقر،: .https://www.unescwa.org/news/lebanon-population-trapped-poverty

[٤١] مقابلة الملك عبد الله الثاني مع بي بي سي على الموقع الالكتروني https://www.youtube.com/watch?v=k٥qnMnLHΛxg

[٤٢] Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) ,Untranslatent content stat ٢٠٢٣ https://www.mop.gov.jo/EN/List/Studies_and_Reports,Exeal pdf

[٤٣] Mercy Corps.. *Mapping of host community –refugee tensions in Mafraq and Ramtha*. United Nations Refugees agency،, *Jordan,* ٢٠١٣,p ١٠-١٢.

[٤٤] Waed Alshoubaki& Mircheal Harris, The impact of Syrian refugees on Jordan: a framework for analysis. Journal of international studies,.١١ (٢),٢٠١٨ , p ١٥٤-١٧٩.

[٤٥] A .Martin, The environmental conflict between refugee and host communities. *Journal of Peace Research, ٤٢*(٣), ٢٠٠٥, ٣٢٩-٣٣٣.

[٤٦] خالد وليد محمود، اين تقف الاردن من مجريات الازمة السورية، متاح على الرابط http//:www.aljazera.net

[٤٧] Sınır kapısında patlama: ١٣ Ölü", February ١١, ٢٠١٣, www.ntvmsnbc.com/id/٢٥٤٢١٢٢٢/

[٤٨] "Reyhanlı cehenneme döndü, May ١١, ٢٠١٣, www.hurriyet.com.tr/gundem/٢٣٢٥٧٠٨٩.asp.

[٤٩] جاستن صالحاني، لبنان ومعضلة اللاجئين، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، ٢٠١٥ https://carnegieendowment.org/sada/٥٧٧٣٦،

[٥٠] منى علمي، تجنب ازمة: اللاجئون السوريون في لبنان، مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الأوسط https://carnegie-mec.org/٢٠١٣/٠٥/٢٨/ar-pub-٥١٩١٠

[٥١] تقرير" المخابرات" ترصد المجموعة منذ أشهر وساعة الصفر للمداهمة تتخذ بعد اقتراب موعد تنفيذ الجريمة"، صحيفة الغد، عمان، ٣ http://www.alghad.com/articles/٩٢٤٠٨١/ ٢٠١٦:مارس /آذار

[٥٢] تقرير " لأردن: مقتل ٥ بهجوم إرهابي استهدف مكتباً للمخابرات العامة في منطقة البقعة "، السي ن ن العربيةCNN ، حزيران / https://arabic.cnn.com/middleeast/٢٠١٦/٠٦/٠٦/jordan-terrorist-attack-amman :٢٠١٦يونيو

[٥٣] ٢٢.الشلبي، جمال، "هل يدخل الأردن في (نادي) الدول غير الآمنة؟ "، صحيفة رأي اليوم " لندن، ٣ كانون الثاني / يناير :٢٠١٧ http://www.raialyoum.com/?p=٥٩٥١٠٥

[٥٤] S. A. Alabbadi, The effect of Syrian refugees on increasing crime rate, mediating role the change of social structure. European Journal of Scientific Research, ١٥٢(٣), ٢٠١٩, p.٢٧٤.

[٥٥] نادية سعد الدين، حسابات السياسة الأردنية تجاه ازمة اللجوء السوري: المعادلة الديمغرافية، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأردن، كانون الأول ٢٠١٦ https://www.futureuae.com/ar- /Mainpage/Item/٢٢٨٠

[٥٦] شيلي كالبرتسون واؤي كونستانت ، تعليم الأطفال للاجئين الشوريين ، مؤسسة راند،٢٠١٥، ص٩

[٥٧] Waed Alshoubaki& Mircheal Harris,op,cit ,p١٦٠.

[٥٨] UN High Commissioner for Refugees. (٢٠١٣b). Syria regional refugee response. Retrieved from http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

[٥٩] UN High Commissioner for Refugees. (٢٠١٣c). Zaatri governance plan. Retrieved from https://reliefweb.int/report/jordan/zaatari-governance-plan-june-٢٠١٣.

[٦٠] Untranslatent content stat , Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) ٢٠١٥b https://www.mop.gov.jo/EN/List/Studies_and_Reports